

قرار رقم (١٢٦٦) لسنة ٢٠١٨

بتاريخ ١١/٥/٢٠١٨

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق
العطاء لضباط الأمن المركزي

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية.
وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية رقم (١٠٥٠) لسنة ٢٠١٧ بتحديد اختصاص
السادة نائبي السيد الدكتور رئيس مجلس إدارة الهيئة.
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٣١) لسنة ١٩٩٥ بقبول تسجيل
صندوق العطاء لضباط الأمن المركزي برقم (٥٥٢).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٨/٤/٧
بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي للصندوق إعتباراً من ٢٠١٨/٧/١.
وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة
وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٣٣٠) لسنة ٢٠١٦
بجلستها المنعقدة في ٢٠١٨/١١/٤ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.
وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة
٢٠١٨/١١/٢١.

قرر

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص المادة (٣/٥) من الباب الثاني (شروط العضوية والاشتراكات) ٤٦
والبندين (١/أ، ب، ٢) من المادة (٨) من الباب الثالث (المزايا) النصوص التالية :-



الباب الثانى : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٥) :

٣) موارد سنوية بحد أدنى ستة ملايين جنيه ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفى حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة اكتوارية بفحص مركزه المالى واعتمادها من الهيئة فى ضوء الموارد المحققة وقد تنتهى هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً إعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.

ويتم تحديد نصيب العضو من صافى الموارد السنوية لأى سنة مالية بخارج قسمة اشتراكات العضو السنوية المسددة على إجمالى الاشتراكات السنوية للأعضاء مضروباً فى صافى الموارد السنوية المستهدفة.

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

تصرف المزايا التأمينية فى الأحوال المبينة فيما يلى :

١) عند انتهاء خدمة العضو لإحالاته للتقاعد :

أ) بالنسبة للعضو المؤسس :

١) فى حالة الاحالة للتقاعد إعتباراً من رتبة لواء :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع سبعة وتسعون ألف جنيه.

ب) بالنسبة للعضو الغير مؤسس :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ثلاثة آلاف وتسعمائة جنيهاً وذلك عن كل

سنة اشتراك فى الصندوق وبحد أقصى الميزة المستحقة للعضو المؤسس وفقاً للفقرة

(أ) من ذات البند (١).

٢) فى حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكلى المستديم :

يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة

تأمينية بواقع سبعة وتسعون ألف جنيه وذلك مهما كانت مدة اشتراكه بالصندوق.

ثانياً: إضافة بند جديد برقم (١٥) للمادة (٨) من الباب الثالث (المزايا) نصه كالتالى :



٤٦٠٧٦

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

تصرف المزايا التأمينية فى الأحوال المبينة فيما يلى :

(١٥) فى حالة انتهاء الخدمة بالاستشهاد يؤدى الصندوق الميزة التأمينية الواردة بالبند (٢) من ذات المادة مضروبة فى ١,٢٥ وذلك مهما كانت مدة اشتراك العضو بالصندوق.

مادة (٢) : تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق باجتماعها السالف الإشارة إليه.

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ النشر وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

نائب رئيس الهيئة
المستشار/ رضا عبد المعطى
١١٢٥٥
٤٦٠٧٦

ص. ب. ١٢٥٧٧

قرار رقم (١٢٦٧) لسنة ٢٠١٨
بتاريخ ١٧/٢٠١٨
باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق
العطاء لضباط الأمن المركزي

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية رقم (١٠٥٠) لسنة ٢٠١٧ بتحديد اختصاص السادة نائبى السيد الدكتور رئيس مجلس إدارة الهيئة.
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٣١) لسنة ١٩٩٥ بقبول تسجيل صندوق العطاء لضباط الأمن المركزي برقم (٥٥٢).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.
وعلى محضر اجتماع لجنة البت فى طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٣٣٠) لسنة ٢٠١٦ بجلستها المنعقدة فى ٢٠١٨/١١/٤ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.
وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١٨/١١/٢١.

قرر

مادة (١) : إضافة بند جديد برقم (٧) للمادة (٦/أ) من الباب الثانى (شروط العضوية والاشتراكات) نصه

كالتالى :

الباب الثانى : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٦) :

زوال صفة العضوية :



٤٦٠٧٦

تزول صفة العضوية فى الحالات الآتية :

(أ) إنتهاء الخدمة لأحد الأسباب التالية :

(٧) الاستشهاد .

مادة (٢) : يسري هذا التعديل اعتباراً من ٢٠١٨/٧/١ .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

نائب رئيس الهيئة

المستشار / رضا عبد المعطى



٤٦٠٧٦

م. ك. ر. ف.

بيان معتمد

بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي
لصندوق العطاء لضباط الأمن المركزي

وفقاً لقراري الهيئة رقمي (١٢٦٧، ١٢٦٧) لسنة ٢٠١٨

النص المعدل	النص الحالي
<u>الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات)</u> <u>مادة (٥) :</u> ٣) موارد سنوية بحد أدنى ستة ملايين جنيه ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفي حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة ائتمانية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة في ضوء الموارد المحققة وقد تنتهي هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً إعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية. ويتم تحديد نصيب العضو من صافي الموارد السنوية لأي سنة مالية بخارج قسمة اشتراكات العضو السنوية المسددة على إجمالي الاشتراكات السنوية للأعضاء مضروباً في صافي الموارد السنوية المستهدفة. <u>مادة (٦) :</u> زوال صفة العضوية : تزول صفة العضوية في الحالات الآتية : أ) إنتهاء الخدمة لأحد الأسباب التالية : ٧) الاستشهاد .	<u>الباب الثاني : (شروط العضوية والاشتراكات)</u> <u>مادة (٥) :</u> ٣) موارد سنوية بحد أدنى ثلاثة ملايين جنيه ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفي حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة ائتمانية بفحص مركزه المالي واعتمادها من الهيئة في ضوء الموارد المحققة وقد تنتهي هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً إعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية. ويتم تحديد نصيب العضو من صافي الموارد السنوية لأي سنة مالية بخارج قسمة اشتراكات العضو السنوية المسددة على إجمالي الاشتراكات السنوية للأعضاء مضروباً في صافي الموارد السنوية المستهدفة. <u>مادة (٦) :</u> زوال صفة العضوية : تزول صفة العضوية في الحالات الآتية : أ) إنتهاء الخدمة لأحد الأسباب التالية : ٧) لا توجد



الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

تصرف المزايا التأمينية فى الأحوال المبينة فيما يلى :

(١) عند انتهاء خدمة العضو لإحالاته للتقاعد :

(أ) بالنسبة للعضو المؤسس :

(١) فى حالة الاحالة للتقاعد اعتباراً من رتبة لواء :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع سبعة
وثمانون ألف جنيه.

(ب) بالنسبة للعضو الغير مؤسس :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ثلاثة
آلاف وأربعمائة وثمانون جنيهاً وذلك عن كل سنة
اشتراك فى الصندوق وبحد أقصى الميزة المستحقة
للعضو المؤسس وفقاً للفقرة (أ) من ذات البند
(١).

(٢) فى حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكلى
المستديم :

يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة
عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع سبعة
وثمانون ألف جنيه وذلك مهما كانت مدة اشتراكه
بالصندوق.

(١٥) لا يوجد



٤٦٠٧٦

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

تصرف المزايا التأمينية فى الأحوال المبينة فيما يلى :

(١) عند انتهاء خدمة العضو لإحالاته للتقاعد :

(أ) بالنسبة للعضو المؤسس :

(١) فى حالة الاحالة للتقاعد اعتباراً من رتبة لواء :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع سبعة
وتسعون ألف جنيه.

(ب) بالنسبة للعضو الغير مؤسس :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ثلاثة
آلاف وتسعمائة جنيهاً وذلك عن كل سنة اشتراك
فى الصندوق وبحد أقصى الميزة المستحقة
للعضو المؤسس وفقاً للفقرة (أ) من ذات البند
(١).

(٢) فى حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز
الكلى المستديم :

يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى
حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع
سبعة وتسعون ألف جنيه وذلك مهما كانت مدة
اشتراكه بالصندوق.

(١٥) فى حالة انتهاء الخدمة بالاستشهاد يؤدى
الصندوق الميزة التأمينية الواردة بالبند (٢) من
ذات المادة مضروبة فى ١,٢٥ وذلك مهما كانت
مدة اشتراك العضو بالصندوق.

- تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية
للصندوق.

محرر